

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

نظام الإقتراع النسبي في تجربة الإنتخابات التشريعية بالجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير
فرض القانون الدستوري

من إعداد الطالبة: أمال دخان

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور لعجال أعجال محمد لين جامعة بسكرة..... رئيسا
الدكتورة العام رشيدة جامعة بسكرة..... مشرفا ومقرا
الدكتورة لشهب حورية..... جامعة بسكرة..... ممتحنا
الدكتور فرحاتي عمر..... جامعة بسكرة..... ممتحنا

الموسم الجامعي 2009 / 2010

مقدمة:

لقد أصبحت الديمقراطية اليوم واقعا لا يمكن التراجع عنه أو اجتنابه، ولا يمكن لأي نظام آخر أن يحل محلها كنظام للحكم، فبدونها لا يمكن لأيّة حكومة أن تبقى أو تستمر.

فبعد أن استقرت الديمقراطية كأساس للحكم وأصبحت الحكومات الديمقراطية الممتلئة الشرعية الوحيدة للشعوب كان لابد من إيجاد الآلية المناسبة التي تمكن المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، ولا تتم هذه المشاركة إلا عبر الانتخابات العامة التي تمكن الشعب من اختيار ممثليه.

و يرتبط الانتخاب بالديمقراطية في العصر الحديث ارتباطا وثيقا جعل منه الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة، وقد أخذ الانتخاب هذه المكانة في الوقت الحاضر بسبب استحالة تطبيق النظام الديمقراطي المباشر.

ولما ظهر هذا الحق السياسي، فإنه لم يكن على صورة واحدة بل تجاذبته نظم سياسية عديدة، وفي ظل هذه الأنظمة المتعددة بقي الانتخاب بشتى صورته وأساليبه الأداة الوحيدة للشرعية الديمقراطية التي تتميز بكون الحكام يمثلون الشعب في سعيهم لتحقيق المنفعة العامة بتفويض منه، فالأنظمة السياسية الماضية كانت شرعيتها ترتكز على الحق الإلهي، والتي كانت تنطلق من شرعية ذاتية تسلطية، أما الأنظمة السياسية الحديثة المرتكزة على حقوق الإنسان والحريات الفردية فإنها تستند على مبادئ الديمقراطية وعلى الانتخابات، فحيث لا توجد انتخابات لا توجد حرية.

وقد حاول فقهاء القانون العام وضع النظريات حول الشرعية الديمقراطية وأثير الجدل حول مبدأ التمثيل وأساليبه، وعالجت هذه النظريات فكرة الوفاء والأمانة في التمثيل.

من هنا ظهر الاهتمام بدراسة الأنظمة الانتخابية وتزايد الاهتمام مؤخرا بدراساتها بغرض اختيار أفضلها وأكثرها حكمة وتمثيلا وعدالة كونها تعالج مشكلة المساواة في التمثيل على اعتبار أن النظام الانتخابي يقوم بتحويل الأصوات المدلى بها في انتخاب عام إلى مقاعد مخصصة للأحزاب والمرشحين.

فالانتخابات التمثيلية ترتبط بفكرة تعددية الآراء والتيارات، ومن واجب النظام الانتخابي الحفاظ عليها، حيث ينتج بأن النظام الانتخابي الذي يضمن هذه التعددية هو الضامن لحرية

المواطنين، ومن هذا المنطلق كانت الانتخابات بمثابة المعيار أو المحكّ بين الأنظمة، فحيث يحتكر حزب واحد الحكم عدّ هذا النظام غير ديمقراطيّ واعتبرت الانتخابات فيه صورية، أمّا إذا حصل تنافس سياسيّ بحرية ودون أية قيود كان الانتخاب تمثيلاً.

ومسألة اختيار النظام الانتخابيّ يعدّ أحد أهمّ القرارات المؤسّساتية لأيّ مجتمع ديمقراطيّ وهذا بالنظر إلى أهميته كونه يحدد عدد وأهمية الأحزاب التي ستفوز بمقاعد البرلمان، وتحدد نوع الحكومة من حيث كونها ائتلافية أم منفردة، كما أنّ بعض هذه الأنظمة يشجّع تماسك الأحزاب وانضباطها الداخليين والتحدّث بصوت واحد وبعضها الآخر يشجّع تشتيتها بتكوين أجنحة عدّة لحزب واحد على خلاف متواصل، كما يمكن للأنظمة الانتخابية أن تؤدّي دوراً حاسماً في مجرى الحملات الانتخابية ومسلك النخب السياسية، فهي يمكن أن تشجّع أو تؤخّر تكوين تحالفات بين الأحزاب، كما يمكن أن تحفّز الأحزاب والجماعات على امتلاك قاعدة واسعة وإيداء نزعة توفيقية أو على العكس يمكن أن تستنهض الروابط العرقية وصلات النسب والقرابة، إضافة إلى أنّ النظام الانتخابيّ الذي لا يعدّ "عادلاً" والذي لا يعطي المعارضة انطباعاً بأنّ فرصة الفوز متاحة لها في المرة المقبلة من شأنه أن يدفع الخاسرين على العمل خارج النظام السياسيّ وعلى اللجوء إلى وسائل غير ديمقراطية.

ولهذا كثيراً ما يقال أنّ النظام الانتخابيّ هو المؤسسة السياسية الأكثر عرضة للتلاعب سواء للأفضل أو للأسوأ، وعملية اختياره عملية سياسية بحتة لا تعتمد على خبرات المتخصصين المحايدون أو إجابتهم بأنّ هذا النظام أو ذلك هو الأفضل، بل في الواقع تلعب المصلحة السياسية دوراً دائماً وأساسياً في الاختيار بل وأحياناً الدور الرئيسيّ الوحيد، وكثيراً ما تلعب حسابات المصلحة على المدى القريب دوراً تخريبياً وتعطيلاً للمصلحة العامة على المدى البعيد، وبهذا فإنّ لاختيار النظام الانتخابيّ تأثيراً عميقاً على الحياة السياسية والمستقبلية للبلاد، واستقرار النظام السياسيّ مرهونٌ بالنظام الانتخابيّ المطبّق مع مراعاة العوامل التاريخية والاجتماعية للبلاد.

من هنا فقد يؤدّي سوء الاختيار للنظام الانتخابيّ المناسب إلى عواقب وخيمة على المستوى السياسيّ بعيد المدى للبلد، وعلى الديمقراطية التمثيلية فيه، ولهذا كانت الأسباب الموجبة أو الدوافع المبررة لاختيار النظام هي بذات أهمية اختيار هذا النظام خاصّة إذا ما طغت المصالح السياسية القصيرة الأمد، وحجبت النتائج الأبعد أجلاً أو مصالح النظام السياسيّ الأوسع.

وكنتيجة للارتباط الوثيق للنظام الانتخابي بواقع المجتمع بكافة ظروفه وتكويناته سعت الديمقراطيات العريقة لأن تكيف أنظمتها الانتخابية بطريقة تعكس الحقائق السياسية الجديدة بأفضل الصور، أما الديمقراطيات الجديدة فتسعى من خلال الأنظمة الانتخابية لأن تبدد المخاوف المحتملة لدى فئات الشعب المختلفة، وقد أدى التوجه الجديد في الحركة العالمية نحو الحكم الديمقراطي في الثمانينات والتسعينات إلى تحفيز الدول على تقييم النظم الانتخابية المطبقة لمعرفة مدى قدرتها على إنتاج الحكومة التمثيلية الملائمة والمناسبة.

و في الجزائر فإننا نجد أن النظام الانتخابي الذي اختاره المشرع الجزائري منذ الاستقلال قد خضع لطبيعة النظام السياسي القائم، فقد قام النظام السياسي بعد الاستقلال على مبدأ الحزب الواحد ونبذ نظام التعدد الحزبي الذي قامت عليه نظم الديمقراطية الليبرالية، وفي ظل هذا النظام كانت الانتخابات شكلية لا تعبر عن الإرادة الحقيقية للناخبين، وإنما كانت وسيلة لضمان بقاء الحزب الواحد في سدة الحكم أكبر مما هو ضمان لممارسة المواطن لحقوقه على اعتبار أن جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر وهو الأمر الذي تضمنه دستور 1963 وأكدته ميثاق الجزائر 1964، وهو ما تضمنه أيضا دستور 1976 وكذلك ميثاق 1976 ثم ميثاق 1986 .

ونتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية شكلت في مجموعها ضغوطا ومطالبات وتأثيرات دفعت النظام السياسي الجزائري إلى أن يلجأ لخيار التعددية، حيث قامت المؤسسة التنفيذية باستيعاب هذه الضغوط، ثم بعدها إقرار الإصلاحات الدستورية والسياسية والتي تمثلت في إعداد مشروع دستور، والذي عرض على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 23 نوفمبر 1989 فاسحا المجال لتأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي، وقد صاحب هذا تغييرا في قانون الانتخابات ليصبح منسجما مع التوجه الجديد للتعددية، فاتحا بذلك باب التنافس بين الأحزاب واحترام إرادة الناخبين في اختيار ممثليهم في مختلف مستويات المجالس المحلية والوطنية.

وعلى العموم فإن الجزائر ومنذ بداية التعددية قد طبقت ثلاث أنظمة انتخابية، نظام الأغلبية في دورين، النظام المختلط ثم نظام التمثيل النسبي الذي لا يزال ساري المفعول حاليا والذي جرى تطبيقه بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنوات 1997، 2002 ثم 2007 .

و تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في أن الانتخابات التشريعية الأخيرة لعام 2007 مكنت من تشكيل برلمان تعددي يضم واحدا وعشرين (21) حزبا سياسيا بعد أن ضم في

انتخابات 2002 أحزابا تسعة (09)، مما يعني أنّ نظام الاقتراع النسبيّ سمح بوجود تمثيلية موسّعة ومتنوّعة من الأحزاب.

كما تبرز أهميته أيضا في أنه ومباشرة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، وقبل موعد الانتخابات المحليّة التي جرت في 27 نوفمبر 2007، أقدم المشرّع الجزائريّ على تعديل قانون الانتخابات نقاديا لما عرف بتشتيت الوعاء الانتخابيّ على عدد كبير من القوائم في محاولة منه لتفادي سلبيات هذا النمط من الاقتراع وإصلاح بعض عيوبه والمتمثلة أساسا في تعدد قوائم الترشيح وتفتيت الأصوات وإبراز نوعية المرشحين الذين لا تتوفر فيهم صفتي الصدقية والتمثيل، الأمر الذي أثر على نسبة المشاركة وصعوبة ضبط العملية الانتخابية.

وعلى هذا طرح إشكالية مفادها إلى أيّ مدى ساهم هذا التحوّل والتوجّه نحو اعتماد نظام التمثيل النسبي كنمط من أنماط الاقتراع في التأثير على الأحزاب السياسية وتمثيلها في المجلس الشعبيّ الوطنيّ، وكيف انعكس ذلك على ذلك على مؤسسات النظام السياسيّ لا سيما بعد الانتخابات الأخيرة لعام 2007 ؟

وفي محاولة منا للإجابة على هذه الإشكالية، وتحقّقا لذلك فسوف يكون هذا البحث موضوع دراسة علمية تحليلية نظرية وواقعية، انطلاقا من نصوص القانون العضويّ المتعلّق بالانتخابات، مستخدمين في ذلك المنهج التحليلي الذي تفرضه طبيعة البحث والدراسات القانونية بصفة عامّة، مع توظيف الملاحظة انطلاقا مما أسفرت عليه نتائج الانتخابات التشريعية لفترات تشريعية ثلاث في ظلّ اعتماد نظام التمثيل النسبيّ كأداة لاختيار أعضاء المجلس الشعبيّ الوطنيّ، الغرفة الأولى في مؤسسة البرلمان.

كما استندنا في معالجتنا لهذه الإشكالية إلى دراسة تاريخية، والتي كانت حتمية لا بدّ منها، نظرا لطبيعة الموضوع التي استلزمت ذلك، وهذا في متابعة للتطوّرات التي عرفتها مؤسسة البرلمان في الجزائر وكيفية انتخابه، وفهم الظروف التي دفعت بالمشرّع الجزائريّ إلى انتهاج نظام التمثيل النسبيّ والأحداث التي اقتضت ذلك، ومعرفة مدى تأثيرها على بناء المستقبل السياسيّ والدستوريّ للبلاد.

وقد ارتأينا ونحن بصدد معالجة هذا الموضوع إتباع خطة تشتمل على فصلين اثنين، حيث تناول الفصل الأول الحديث عن أنظمة الاقتراع التي أخذت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى آخر عملية انتخابية، وهذا عبر بحثين، خصص الأول للحديث عن أنظمة الاقتراع المنتهجة في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1991، أي في ظلّ كان نظام الحزب

الواحد هو السائد، ثم بعدها مرحلة الدّور الأوّل من الإصلاحات، أمّا المبحث الثّاني فيتناول الحديث عن الدّور الثّاني من هذه الإصلاحات، أين تبنّى المشرّع الجزائريّ صراحة نظام التّمثيل النّسبيّ على القوائم في انتخاب المّجالس الشعبيّة.

أمّا في الفصل الثّاني، فسنعرض للحديث عن انعكاسات أو آثار نظام التّمثيل النّسبيّ على الأحزاب السياسيّة في الجزائر وعلى النظام السياسيّ بالتبعية، وهذا من خلال مبحثين، يعرض الأوّل لآثار التي تتعلّق بالأحزاب السياسيّة، أمّا الثّاني فيعرض لآثار المتعلّقة بالنّظام السياسيّ ويعنى الأمر بالمؤسستين التشريعيّة والتنفيذيّة.

وأخيرا أتقدّم باعتذاري عن كلّ تقصير يتضمّنه هذا البّحث، وما نحن ندّعي الكمال، فالكمال لله سبحانه، وما لسان حالنا إلّا:

كتبتُ وقد أيقنتُ يوم كتابي بأنّ يدي تفنى ويبقى كتابها
فإن هي عملت خيراً ستجزي به وإن عملت سوءاً عليها حسابها